من ترجمه النقص عنه القراءة من عن يعصبها او يحجبهن
والفرض الخامس الثلث وهو فرض اثنين فصاعدا من
الام اذا لم تحجب بحجب نقصان بان لم يكن لميتها ولد ولا ولد
ابن وارث ولا اثنان من الاخوة والاخوات للميت
سواء كانا اشقاء او لاب او لام لا ذكور او ام لا محجوبين بغيرها
كاخوين لام مع جد ام لا لقوله تعالى فان لم يكن له ولد
وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه
السدس وولد الابن ملحق بالولد والمراد بالاخوة
اثنان فاكثر اجماعا قيل اطلقها ابن عباس الخلاف
ويشترط ايضا ان لا يكون مع الام ابو واحد الزوجين
فقط فان كان معها ذلك فلها ثلث الباقي كما مر
وهو في الثلث للاثنين فصاعدا بالنصب على الحال
وناصبه واجب الاضمار اي ذاهبا ما فرض عند
الاثنين الى حالة الصعود على الاثنين ولا يجوز
فيه غير النصب وانما يستعمل بالواو كما في
الحكم اي قرأ ابيا من الاخوة والاخوات من ولد الام
يستوي فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان رجل

يورث

يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت الاية والمراد اولاد
الام به ليل قراءة ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام
وهي وان لم تتواتر كلها كالخبر يجب العمل على الصحيح لان
مثل ذلك انما يكون توقيفا وانما سوى بين الذكر والانثى
لانه لا تعصيب فيما ادلوا به بخلاف الاشقاء والاب
فانهم تعصيبا فكان للذكر مثل حظ الانثيين كالبنين
والبنات ذكره ابن ابي هريرة تبعا لتعليقه وقد يفرض
الثلث لجمع من الاخوة فيما اذا نقص عنه بالمقاسمة
كما لو كان معه ثلاثة اخوة فاكثر وبهذا يكون فرض الثلث
لثلاثة وان لم يكن الثلث بكتاب الله تعالى كما مر
والفرض السادس وهو السدس فرض سبعة يتقدم
الاثنين على الموحدة للام مع الولد ذكرا كان او غيره
لقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس مما ترك
ان كان له ولد او مع ولد الابن وان سفل للاجماع على حجبها
به من الثلث الى السدس وهم يعتبرون المخالفة بجماعة
في ذلك او مع اثنين فصاعدا اي فاكثر من الاخوة والاخوات
لما مر في الايتين تنبيه قوله اثنين قد يشمل ما لو ولدت